

## تفسير عبارة العدة في أحاديث العامة<sup>١</sup>

السيد محمد جواد الشيبيري<sup>٢</sup>

### خلاصة المقالة

خضع موضوع شروط وثيقة الرواة لبحث ودراسة معمقتين. أحد الفروع المنبثقة عن هذا المبحث، اعتبار وثيقة رواة العامة (أهل السنة). وفي هذا السياق تضاربت الآراء واختلفت حول إحدى فقرات كتاب العدة في الأصول للشيخ الطوسي، يقول مطلع هذه الفقرة: «أما العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر فهي أن يكون الراوي معتقداً للحق مستبصراً، ثقة في دينه، متحرراً من الكذب، غير متهم فيما يرويه...». وفي ضوء تحليل هذه الفقرة تم الاستدلال لوثيقة رواة العامة مثل حفص بن غياث، غياث بن كلوب، نوح بن دراج و السكوني. يقوم المقال الحالي بتفكيك عبارات هذه الفقرة ثم يحلل الآراء بشأنها و يقيم مختلف أبعاد الموضوع. الكلمات المفتاحية: الوثيقة، الراوي العامي، العدة، الشيخ الطوسي.

### مقدمة

أورد الشيخ الطوسي رحمته الله في كتاب العدة عند التكلّم عن اعتبار حديث الراوي العامي كلاماً

١. تاريخ استلام المقالة: ٩١/٢/١٠

٢. أستاذ الحوزة العلمية في قم المقدسة.

تاريخ المصادقة على المقالة: ٩١/٤/١٠.

اشتهر الاعتماد عليه في القول بوثاقة حفص بن غياث و غياث بن كلّوب و نوح بن درّاج و السّكوني<sup>١</sup> و قد ذكر المحقّق رحمته في نكت التّهاية:

أنّ السّكوني عامي، لكنّ الشيخ رحمته يستعمل أحاديثه كثيراً لمكان ثقته، و قد قال:  
إنّ أصحابنا يعملون على رواية السّكوني.<sup>٢</sup>

و الظّاهر أنّه إشارة إلى كلام الشّيخ رحمته في العدّة.

لكن تأمّل بعض الأفاضل من الأصدقاء في استفادة ذلك من هذا الكلام<sup>٣</sup>، فكتبت هذا المقال لتحقيق ذلك بادئاً بنقل العبارة مع ما سبقها و لحقها ممّا يرتبط بها.

### عبارة الشيخ رحمته في العدّة

قدوزّعت عبارة الشيخ رحمته على فقرات تسهيلاً للإرجاع:

(١) أمّا العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر فهو أن يكون الراوي

معتقداً للحقّ مستبصراً، ثقة في دينه، متحرّجاً من الكذب، غير متّهم فيما يرويه.

(٢) فأما إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب و روى مع ذلك عن

الأئمة عليهم السلام نظر فيما يرويه:

(٢/١) فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه و جب طرح خبره.

(٢/٢) و إن لم يكن هناك ما يوجب طرح خبره و يكون هناك ما يوافقه

و جب العمل به.

(٢/٣) و إن لم يكن من الفرقة الحقّة خبر يوافق ذلك و لا يخالفه، و لا يعرف

لهم قول فيه، و جب أيضاً العمل به، لما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: إذا نزلت

١. بل قد جعلهم في روضة المتّقين كأصحاب الإجماع مراسيلهم كمناسيدهم و سيأتي عدم دلالة العبارة على ذلك أصلاً. ثمّ أنّه سيأتي الإشارة إلى من استفاد من عبارة العدّة وثاقة هؤلاء الرّواة. مجلسي اول، روضة المتّقين، ج ٨، ص ٤١٥.

٢. المحقّق الحلبي، نكت التّهاية، ج ٣، ص ١٧٠. و سيأتي سائر كلمات المحقّق رحمته في ذلك.

٣. استفاد من كلام بعض الحدّثين أيضاً عدم إفادة العبارة لوثاقة هؤلاء ففي هداية الأئمة بعد الإشارة إلى أصحاب الإجماع: أقول: هذا الإجماع مستنده التّصوص من الأئمة عليهم السلام و هو قرينة قطعية على صحّة رواياتهم الثّابتة عنهم مسندة كانت - عن ثقة أو ضعيف أو مجهول- أو مرسلّة... و نقل الشّيخ في كتاب العدّة إجماع الطّائفة الحقّة على العمل بروايات جماعة من الرّواة و بعضهم ليس بثقة ولا صحيح المذهب و بعضهم ثقة صحيح المذهب، فمنهم حفص بن غياث، و غياث بن كلّوب و نوح بن درّاج و السّكوني و ابن بكير... حر عاملي، هداية الأئمة، ج ٨، ص ٥٧٣.

بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روي<sup>١</sup> عتاً فانظروا إلى ما رووه<sup>٢</sup> عن علي<sup>عليه السلام</sup> فاعملوا به.

(٢/٤) و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، و غياث بن كلاب، و نوح بن درّاج، و السكوني وغيرهم من العامة عن أئمتنا<sup>عليهم السلام</sup> فيما لم ينكروه و لم يكن عندهم خلافه.

(٣) و إذا كان الرّاوي من فرق الشّيعّة؛ مثل الفطحية و الواقفة و التّاووسية و غيرهم، نظر فيما يرويه؛

(٣/١) فإن كان هناك قرينة تعضده أو خبر آخر من جهة الموثوق<sup>٣</sup> بهم و جب العمل به.

(٣/٢) وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوق<sup>٤</sup> بهم و جب طرح ما اختصّوا بروايته و العمل بما رواه الثّقة.

(٣/٣) وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه و لا يعرف من الطائفة العمل بخلافه و جب أيضاً العمل به إذا كان متحرّجاً في روايته موثقاً في أمانته و إن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد.

(٣/٤) و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبدالله بن بكير و غيره و أخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران و عليّ بن أبي حمزة و عثمان بن عيسى و من بعد هؤلاء بما رواه بنو فضّال و بنو سماعة و الطّاطريون فيما لم يكن عندهم فيه خلافه.

(٤) و أما ما تزويه الغلاة و المتهمون و المضعفون و غير هؤلاء،

(٤/١) فما يختصّ الغلاة بروايته، فإن كانوا ممن عرف لهم حال استقامة و حال غلوّ عمل بما رووه في حال الاستقامة و ترك ما رووه في حال خطيئهم.

١. كذا في الطبعة المذيبة بالحاشية الخليلية من العدة، ج ١، ص ٣٧٩. و قد نقله عنه كذلك في الفوائد المدنية، ص ١٦٢، ٢٧٢ و العوائد، ص ٤٤١ و الفصول، ص ٢٩٢ و القوانين، ج ١، ص ٤٥٨ و البحار، ج ٢، ص ٢٥٣ و مفاتيح الأصول، ص ٣٦٣ و في مطبوعة العدة: روى، و مثله ورد في روضة المتقين، ج ١٤، ص ٤٠٩ و جامع الشتات، ص ١٦٩، و في الفصول المهمّة، ج ١، ص ٥٧٤ و الوسائل، ج ٢٧، ص ٩١، ح ٣٣٢٩٢ و الأصول الأصلية، ص ١٥٢.

٢. في هذه الطبعة: روى، و المثبت عن سائر الطبعات و المصادر.

٣. في المطبوعة: الموثوقين و الظاهر ما أثبتناه، كما ورد نظيره في الفقرة (٢/١).

٤. في المطبوعة: الموثوقين و الظاهر ما أثبتناه، كما ورد نظيره في الفقرة (٢/١).

حال  
پوهشتره

تفسير عبارة العدة في أحاديث العامة

(۴/۲) ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته وتركوا ما رواه في حال تخليطه، وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتي و ابن أبي العزراق<sup>۱</sup> وغير هؤلاء.

(۴/۳) فأما ما يرويه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال.

(۴/۴) وكذلك القول فيما يرويه المتهمون والمضعفون.

(۴/۵) وإن كان هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل به.

(۴/۶) وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف في أخبارهم.

(۴/۷) ولأجل ذلك توقف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصانيف.

(۵)

(۵/۱) فأما من كان مخطئاً في بعض الأفعال، أو فاسقاً بأفعال الجوارح و كان ثقة في روايته متحرّجاً فيها، فإن ذلك لا يوجب ردّ خبره و يجوز العمل به؛ لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه؛ و إنّما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته و ليس بمانع من قبول خبره.

(۵/۲) ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم.

انتهى ما أردنا نقله من كلامه. رفع في علو مقامه.<sup>۲</sup>

### تبيين بعض الكلمات

و قبل الشروع في بيان المقصود ينبغي توضيح بعض كلماته:

قوله (في الفقرة ۲): «مخالفاً في الإعتقاد لأصل المذهب» أي عامياً منكرأ لأصل الإمامة، بخلاف الفرق المنحرفة من الشيعة المعتقدين لأصل الإمامة المنكرين لما هو الحق من أعيان الأئمة عليهم السلام.

۱. كذا نقله عن العدة في الفوائد المدنية، ص ۱۶۳ و هو الصواب كما في غير واحد من كتب الرجال و التاريخ و قد ضبط الكلمة في الخلاصة، ص ۲۵۴، الرقم ۳۱؛ الباب لابن الأثير، ج ۲، ص ۲۷؛ معجم البلدان، ج ۳، ص ۳۵۹.

۲. طوسي، العدة، ج ۱، ص ۱۴۸-۱۵۲.

قوله (في الفقرة ٢/١): الموثوق بهم ونظيره في الفقرة (٣/١ و ٣/٢) و في الفقرة (٣/٢): الثقة، فالمراد به الثقات في النقل والدين، وقد ذكر سيدنا دام ظلّه أنّ مفاد كلمة الثقة و ما يرادفها في إطلاق القدماء ليس هو الوثاقة في النقل فحسب، بل الوثاقة في المذهب أيضاً تستفاد من إطلاق هذه الكلمات<sup>١</sup> فإذا أريد خصوص الثقة في النقل لزم تقييدها<sup>٢</sup>، أو الإستثناء<sup>٣</sup>.

قوله عليه السلام في الرواية المنقولة في الفقرة (٢/٣): «ما رووه أي ما رواه العامة» و الظاهر أنّه الخلافي و أمّا احتمال كون المراد ما اتفقت العامة على روايته - كما يأتي عن القوانين صفحة ٤٥٨ احتمالاً - فبعيد.

قوله في الفقرة (٢/٤): «فيما لم ينكروه و لم يكن عندهم خلاف»، الظاهر أنّ المراد من عدم الإنكار عدم فتوى الطائفة بخلافه و المراد من «لم يكن عندهم خلاف» عدم وجود رواية عند الطائفة المحققة بخلافه، فهذه العبارة و العبارة المذكورة في (٢/١) و (٢/٣) تشير إلى شرطين في العمل بخبر العامة و هما عدم وجود رواية للخاصة بخلافه و عدم فتواهم بخلافه.

فاعتبار أحاديث العامة مشروط بالشرطين كما في أحاديث الفرق المنحرفة من الشيعة فالمراد من قوله في (٣/٣): «ليس هناك ما يخالفه» أي من روايات الطائفة، و قوله في

حال  
بهرهشنها

تفسير  
بجاءة العدة في أحاديث العامة

١. قد يكون هذا الكلام مستغرباً لأول وهلة، و الإستغراب نشأ من تخيل كون المراد من الوثاقة هو الصدق، مع أن الوثاقة بمعنى الاعتماد، و الصدق لازم معناه، كما أن إطلاق الوثاقة في باب الرواية يقتضي كون الرجل صحيح المذهب، إذ لا يعتمد على قول غير صحيح المذهب اعتماداً مطلقاً و إنّما يكون الاعتماد على قوله على بعض الوجوه.
- وقد فصل الكلام في ذلك سيدنا دام ظلّه و رتب عليه بعض الثمرات ممّا لا مجال لذكرها هنا و ممّا استدل به على ما أفاده هذه العبارة.
- و ممّا يؤيد ما أفاده من أنّ صحّة المذهب مطلوبة لأئمة الرجال في إطلاقاتهم، فإطلاق الثقة يقتضي ذلك ما ورد في الفهرست، ص ٢٧٢، - طبعة الطباطبائي - في ترجمة علي بن الحسن الطاطري: «كان واقفياً شديداً العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الإمامية، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه، و له كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها». «فافهم».
- ثم إن المستفاد من كلمة الثقة و الموثوق به كون الراوي ضابطاً إذ لا اعتماد على قول غير الضابط.
- فعليه فالمراد من هذه الكلمة عند الإطلاق هو الإمامي الصدوق الضابط.
٢. كما في قولهم: «ثقة في الحديث واقف» (رجال النجاشي، ص ٧٦، الرقم ١٨١ و نظيره في ص ١٢٠، الرقم ٣٠٥)، و قولهم: «كان ثقة في الحديث واقفاً في المذهب» (رجال النجاشي، ص ٢٦٠، الرقم ٦٧٩، و نظيره في الفهرست، ص ٤٨٦، الرقم ٦٤) و قولهم: «ثقة و كان فطحياً» (رجال النجاشي، ص ٢٥٢، الرقم ٦٦٣)، و قولهم: «يقال: إنّّه كان فطحياً و كان ثقة في الحديث» (رجال النجاشي، ص ٨٠، الرقم ١٩٤).
٣. كما في: ابن داود حلي، رجال ابن داود، ص ٤٨٦، الرقم ٣٤٤: «كان ثقةً إلا أنه كان واقفياً».

(٣/٤): «فيما لم يكن عندهم فيه خلافة» أي رواية مخالفة من روايات الطائفة أو فتوى مخالفة لهم.

ثم إن في بعض مواضع كلام الشيخ رحمته الله بحثاً ليس هنا موضع استيفائه كما في حكمه بعامية نوح بن درّاج و التحقيق خلافة<sup>١</sup>، و كذا حكمه بعامية السّكوني - و فيه بحث و قد أوردنا قرائن تشبعه في موضع آخر و بحثنا عن ذلك و كذا حكمه بواقفية سماعة بن مهران و قد أثبتنا في دروس الأصول كونه إمامياً صحيح الاعتقاد و الظاهر وفاته قبل حدوث الوقف و قد نشأت نسبة الوقف إليه من أحد أمور: و هي كون بعض تلامذته المختصين به من الواقفة، كزرعة بن محمد و عثمان بن عيسى، و من الواقفة المشهورين من ورد في نسبه سماعة، كجعفر بن سماعة و الحسن بن محمد بن سماعة<sup>٢</sup> و ربما كذب بعض الواقفة على سماعة فرووا عنه ما يشهد بصحة مذهب الوقف<sup>٣</sup>.

### تقريب الاستدلال لوثاقة رواة العامة

يستفاد من كلام من استند إلى هذه العبارة في توثيق حفص بن غياث و غياث بن كلوب و

١. لاحظ: النجاشي، رجال النجاشي، ص ١٢٦، الرقم ٣٢٨، و أيضاً ص ١٠٢، الرقم الكشي، محمد بن عمر، ٢٥٤؛ رجال الكشي، ص ٢٥١، ذيل ٤٦٨.

٢. سماعة في نسبهما غير سماعة بن مهران لكن مجرد ورود سماعة في نسبهما كاف في الإشتباه و نسبة الوقف إلى سماعة بن مهران الذي هو أشهر المسمين باسم سماعة، و قد عرفت ذكر الشيخ في عداد روايات الواقفة ما رواه سماعة بن مهران ... و من بعد هؤلاء ما رواه بنو فضال و بنو سماعة.

٣. ففي رجال الكشي، ص ٤٧٧، الرقم ٩٠٤ بسنده عن الحسن بن قياما الصيرفي قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام فقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك، قال: مضى كما مضى آباؤه عليهم السلام، قلت: فكيف أصنع بحديث حدثني به زرعة بن محمد الحضرمي عن سماعة بن مهران أن أبا عبدالله عليه السلام قال إن ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء يحسد كما يحسد يوسف و يغيب كما غاب يونس و ذكر ثلاثة أحر، قال: كذب زرعة، ليس هكذا حديث سماعة. إنما قال صاحب هذا الأمر يعني القائم عليه السلام فيه شبه من خمسة أنبياء لم يقل «ابني».

و في تفسير العياشي ج ٢، ص ٢٥١، الرقم ٤١ مرسل عن سماعة، قال قال أبو الحسن عليه السلام: (لقد أتيناك سبعا من المثاني و القرآن العظيم)، قال: لم يعط الأنبياء إلا محمداً صلى الله عليه و آله وهم السبعة الأئمة الذين يدور عليهم الفلك و القرآن العظيم محمد عليه و آله السلام. و عبارة الحديث - كما ترى - مضطربة خصوصاً في تفسير القرآن العظيم ب«محمد»، و لم يذكر سند الحديث في التفسير الموجود عندنا و لعله كان من روايات الواقفة عن سماعة و قد حرّف عن وجهه و قد ورد في تفسير فرات، ص ٢٣١، الرقم ٣٠٩ عن سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى (و لقد أتيناك سبعا من المثاني و القرآن العظيم) قال لي: نحن والله السبع المثاني... .

لاحظ في تفسير الآية الشريفة ما ورد في هامش: العياشي، تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٠، الهامش ١؛ المجلسي الأول، البحار، ج ٢٤، ص ١١٤، ذيل ح ١؛ ص ١١٧، ذيل ح ٩.

نوح بن درّاج و السّكّوني تقريران في ذلك: التقريب الاول: إنّ الاستفادة من التأمل في مجموع العبارة شهادة الشيخ عليه السلام بوثاقة هؤلاء و هذه الشهادة معتبرة. التقريب الثاني: لا ريب في شهادة الشيخ بعمل الطائفة برواية هؤلاء و هي كافية في إثبات وثافتهم أو حجّية روايتهم على الأقلّ. و التقريب الأوّل هو الاستفادة من كلمات المحقّق الخوئي عليه السلام و التقريب الثاني يستفاد من كلام العلامة المجلسي وغيره من المحدّثين عليهم السلام.

١. قال في معجم الرجال، ج ١٣، ص ٢٣٥ في ترجمة غياث بن كُلوب: «ذكر الشيخ في العدة أنّه من العامة، لكنّه عملت الطائفة بأخباره إذا لم يكن لها معارض من طريق الحقّ، و يظهر من مجموع كلامه أنّ العمل بخبر من يخالف الحقّ في عقيدته مشروط بإحراز وثاقته و تحرّزه عن الكذب و عليه فيحكم بوثاقته غياث بن كُلوب و إن كان عامياً.» و ظاهره النظر إلى التقريب الأوّل.

و ربما يوهّم بعض عبارته النظر إلى التقريب الثاني ففي موسوعة الإمام الخوئي، ج ١٣، ص ٢٦٨ - في الردّ على الإيراد بعامة حفص بن غياث-: «فيه أنّ ذلك لا يقدر بوثاقته التي شهد بها الشيخ في كتاب العدة، حيث صرح بأنّ الأصحاب قد عملوا بروايته، فإنّ الظاهر من ذلك أنّ العمل من أجل وثاقته في نفسه، لا مجرد التعبد بذلك.» لاحظ أيضاً ج ٢١، ص ٣٣٢.

لكنّ الاستفادة من مجموع عبارته الاعتماد على التقريب الأوّل و كأنّ الكلام الأخير من قصور التقرير، و له كلام كالصريح في ذلك؛ إذ قال في موسوعة الإمام الخوئي، ج ١٧، ص ٣٣٢ - في ضمن كلام-: «هو (أي غياث بن كُلوب) و إن لم يوثّق صريحاً في كتب الرجال و لكن يظهر من مطاوي كلمات الشيخ في العدة، توثيقه، حيث ذكر عليه السلام أنّه لا يعتبر في الراوي أن يكون إمامياً، بل يكفي كونه ثقة متحرّزاً عن الكذب و إن كان عامياً، ثم استشهد لهذه الدّعوى بأنّ الطائفة عملت بروايات الفطحية و الواقفية و بعض العامة، ثم ذكر جماعة وعدّ منهم غياث بن كُلوب. فيظهر منه أنّ الرجل عاميّ موثّق، لا بمعنى توثيق رواياته من أجل عمل الطائفة بها، بل بمعنى توثيقه بنفسه و كونه متحرّزاً عن الكذب كما ادّعاها أولاً مستشهداً بعملهم بروايات هؤلاء الموثّقين المتحرّزين عن الكذب، و ان لم يكونوا من الإمامية...» (إلى آخر كلامه الذي لا يخلو عن مسامحة)

لاحظ أيضاً معجم الرجال، ج ٣، ص ١٠٦ (ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكّوني- و في بعض مواضعه مسامحة يظهر بمقارنته مع العدة-)، المستند في شرح العروة، كتاب الإجارة ص ٢٤٨؛ معتمد العروة الوثقى، ج ١، ص ٨٠؛ موسوعة الإمام الخوئي، ج ٨، ص ٣٥٤؛ ج ٩، ص ١١٦ و ٢٢٢؛ ج ١٣، ص ٣٧٢؛ ج ١٧، ص ٦٧؛ ج ١٩، ص ٣٤١؛ ج ٢٢، ص ٣٣٧؛ ج ٣٠، ص ٢٤٥؛ ج ٤١، ص ٣٢٤.

ثمّ إنّّه ورد في كلام الوحيد البهبهاني ما يبدو كونه ناظراً إلى هذا التقريب، ففي حاشية مجمع الفائدة و البرهان، ص ٥٤٦: «الشيخ في العدة صرح بكون السكّوني هذا ثقة، وادّعى أيضاً إجماع الشيعة على العمل برواياته و كونها حجّة.»

لاحظ أيضاً الحاشية على المدارك، ج ٢، ص ٩٠، ١٥٠، ٤٠٤، مصابيح الظلام، ج ٣، ص ٥١٧؛ ج ٤، ص ٣٩٠.

ثمّ إنّّه سيأتي عبارة المحقّق في توثيق السكّوني و كأنّه اعتمد على العدة، لكن لم يظهر كيفية استدلاله به و لعله بأحد التقريبين المذكورين في المتن.

٢. قال في الوجيزة، ص ٦٨ حول حفص بن غياث: «ضعيف أو موثّق لشهادة الشيخ في العدة بعمل الأصحاب بروايته»، و كأنّه ناظر إلى إثبات وثاقته بالتقريب الثاني، و لذلك جعل في الوجيزة، ص ١٩٠، نوح بن

رجال  
پوهشدها

تفسير  
عبارة العدة في  
أخبارنا

## التقريب الأول

حكم الشيخ في أوّل كلامه (الفقرة ١). بما يرجع إلى اشتراط أمرين في ترجيح الخبر و هو صحّة المذهب و الوثاقفة في الحديث ثم شرع في تفصيل الكلام في ذلك فذكر في الفقرة ٢ و الفقرة ٣ حكم الطوائف الفاقدة للشّرط الأوّل و الظاهر أنّ المراد من كان فاقداً لهذا الشرط فقط واحداً للشّرط الثاني، وكذلك المراد من المتهمين و المضعفين في الفقرة ٤، من كان فاقداً للشّرط الثاني دون الشّرط الأوّل و لولا ما ذكرنا في تفسير الكلام لكان بين الكلامين تماهت ظاهر؛ إذ يستفاد من إطلاق الفقرة (٢/٣) اعتبار قول العامي المتهم أو المضعف عند خلوه عن المعارض من خبر الإمامية و فتواهم بينما يستفاد من إطلاق الفقرة (٤/٤) عدم اعتبار قوله في هذا الحال أيضاً فلدفع التهافت بين الإطالقين لابدّ من القول بكون كلّ من الكلامين ناظرًا إلى صورة فقدان الراوي لشّرط فقط مع وجدانه لشّرط آخر كما لعلة الظاهر بدوياً أيضاً من سوق الكلام.

إن قلت: لازم ذلك عدم تعرّض الشيخ لحكم صورة فقدان الراوي لكلا الشرطين معاً.  
قلت: يستفاد حكم ذلك من فحوى كلامه؛ إذ عندما كان خبر الفاقد لشّرط الوثاقفة فقط غير معتبر، فخبر الفاقد لكلا الشرطين أولى بعدم الاعتبار.

إن قلت: لو كان المراد من كلام الشيخ ﷺ ما فسّرت لم يكن وجه لتقييد الشيخ اعتبار أحاديث الفرق المنحرفة من الشيعة (في الفقرة ٣/٣) بقوله: إذا كان متحرّجاً في روايته موثقاً في أمانته؛ إذ المفروض إدراج هذا القيد في موضوع هذا الحكم.

قلت: إدراج هذا القيد في موضوع الكلام ليس بالصّراحة التامة حتّى لا يكون مجال للتأكيد عليه بل هو بالظهور الناشئ من ملاحظة سياق الكلام فيحسن التصريح بذلك، خصوصاً بعد وقوع الفصل بين هذا الكلام و أصل العبارة الدالة على لزوم الشرطين في ترجيح الحديث - أعني الفقرة ٢ - فيحسن ذكر هذا القيد تقوية لظهور الكلام.

درّاج موثقاً لكن فسّره في الفوائد الرّجالية، ج ١، ص ٣٨٧، بقوله: «و كإثمه يريد أنّه في حكم الموثق للاتفاق على العمل بروايته» لكنّه خلاف الظاهر، لاحظ أيضاً الوجيزة، ص ٢٩-حول السكوبي-.  
ويومئ إلى التقريب الثاني كلام المحدث العاملي في الوسائل، ج ٣٠، ص ٤٤٦.  
أنظر أيضاً الذّخيرة، ج ١، ص ٢٥؛ ج ٢، ص ٣٣٤؛ لوامع الأحكام، ص ٣١٩؛ عيون الحقائق الناطرة، ج ٢، ص ٣٠٨؛ مفتاح الكرامة، ج ١٩، ص ٥٣ (لاحظ الطّبعة القديمة منه، ج ٨، ص ٢٥٨ و كذا ج ١١، ص ٨٤).



## التقريب الثاني

عبارة الشيخ صريحة في شهادته بأمرين: أحدهما: عمل الطائفة برواية هؤلاء الرواة عند خلوها عن المعارض من رواية الطائفة وفتواهم. ثانيهما: كون الوجه في عملهم الرواية المذكورة عن الصادق عليه السلام:

فإنما أن نعتمد على شهادته بالأمرين معاً فالظاهر صحة الاعتماد على الحديث المزبور، إذ لا مجال للمناقشة في اعتباره بعد عمل الأصحاب به الكاشف عن اعتباره، لعدم وجود قرينة خارجية على صحته من عموم أو إطلاق أو حكم العقل أو قاعدة تعبدية مثل قاعدة التسامح في أدلة السنن، فالظاهر كون عمل الأصحاب إتماً من جهة الاطمئنان بصدور الحديث أو من جهة صحة إسناده، و الظاهر أن حكم الأصحاب بكون الحديث اطمئناناً أو صحيح الإسناد كاف في الاعتبار مشمولاً لأدلة حجية خبر الثقة أو أدلة حجية الشهادة لو اعتبرنا التعدد في التأقلين في أمثال المقام. فعليه فهذا الحديث - بعد ثبوت اعتباره بعمل الأصحاب<sup>١</sup> - دليل على اعتبار روايات العامة عند عدم ورود رواية من الطائفة في المسألة.

و إنَّما أن يقال: إن هذه الرواية لم تكن هي المستندة للأصحاب في العمل برواية العامة؛ إذ لم ير لها عين ولا أثر في كتاب آخر، لا في كتب الشيخ عليه السلام ولا في كتب غيره مما وصل إلينا من كتب الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم، فعليه فالظاهر كون عمل الأصحاب برواية أمثال حفص بن غياث و السكوني من أجل وثاقتهم و كفاية ذلك عند الأصحاب في اعتبار ذلك عند خلوا روايتهم عن معارضة روايات الطائفة المحقة و فتواهم<sup>٢</sup>.

١. قال في القوانين، ص ٤٥٨ (الطبع الجديد: ج ٢، ص ٤٦٤) - بعد إيراد كلام من استدلَّ بما مرَّ عن العدة على اعتبار أحاديث العامة -: و ردَّ بمنع صحة الرواية التي استدلَّ بها الشيخ و بمنع إجماع الطائفة على العمل بخبر هؤلاء لو أريد من عمل الطائفة إجماعهم، سيما إذا انفرد بعض العامة بروايته؛ لاحتمال أن يراد من قوله عليه السلام اجتماعهم على روايته، انتهى.

و فيه ما لا يخفي، خصوصاً في ما احتمل في تفسير الرواية فإنه مخالف للظاهر جداً، بل الظاهر كون الحكم بالأخذ بما رووه عن علي عليه السلام و قد استشكل في مفاتيح الأصول، ص ٣٦٣، في حجية هذا الحديث بضعف سنده بالإرسال، و الجواب كفاية عمل الأصحاب في اعتباره بالتقريب المذكور كما أشار إليه في المفاتيح أيضاً؛ إذ قال: و قد يجاب عن هذا بانخبار الضعف بما ادعاه الشيخ من عمل الطائفة، و بظهور أن الشيخ لا يستند إلى رواية مرسله في إثبات أصل عظيم إلا بعد اطلاعه على كون سندها معتبراً و هذا المقدار يكفي في الحكم بصلاحية الرواية للحجة (للمحجة ظ).

٢. إن قلت: إن كانت كفاية الوثاقة في الرواية في اعتبار الحديث نشأت من سيرة العقلاء على العمل بقول الثقة

و أمّا القول بكون عمل الأصحاب برواية أحد غير كاشف عن وثاقته لكونهم عاملين بأصالة العدالة - ولو احتمالاً - كما تكرر القول به في كلمات المحقق الخوئي رحمته فلا شاهد له و قد أثبتنا في محلّه أنّ الاعتماد علي أصالة العدالة إنّما هي طريقة شاذة لبعض القدماء و السيرة الجارية عندهم على خلاف ذلك، و التّفصيل لا يسعه المقام.

و ممّا يؤيد ما ذكرنا استفادة المحقق الحلّي وثاقة السّكّوني من كلام الشّيخ الطوسي<sup>١</sup>.

و إن كان مخالفاً في المذهب فما وجه تقييد ذلك بخلوّ روايته عن معارضة رواية إماميّ أو فتوى الإمامية بخلافها. قلت: أولاً: سيرة العقلاء على العمل بقول الثقة ممنوعة كما نبه عليه سيدنا دام ظلّه و إنّما المستند في اعتبار قول الثقة هو سيرة المتشرّعة و أحاديث خاصّة بعد إلغاء الخصوصية منها و ما يستفاد من أحاديث الترجيح من عدم اعتبار الاطمئنان في الحجية الذاتية للحديث، و شيء منها لا يقتضي العمل بقول الثقة من غير الإمامية على وجه الإطلاق. أمّا سيرة المتشرّعة فدعواها على الإطلاق مشكلة بعد كلام العدة و بعد ما اشتهر من الأصحاب من ترجيح الخبر الصحيح على الخبر الموثّق و أمّا الأحاديث الخاصة فلا يمكن إلغاء الخصوصية منها بالنسبة إلى قيد الإيمان، و ما ورد من الاعتماد على قول غير الإمامي كقوله عليه السلام - فيما روي: - «خذوا ما رووا و ذروا ما رأوا» فغير حال عن الإشكال سنداً أو دلالة.

و أمّا أحاديث الترجيح فليس في مقام بيان ما يعتبر في الحجية الذاتية للحديث حتّى ينفي بإطلاقه ما احتمال اشتراطه في ذلك كالإيمان و صحّة المذهب و ثانياً: سيرة العقلاء لا اعتبار بما لم يدل دليل على إمضاءها و لا دليل على إمضاءها بالنسبة إلى المقام بعد ما عرفت في رد إطلاق السيرة المتشرّعة.

١. كما في نكت النهاية، ج ٣، ص ١٧٠ و قد تقدّم نصّ عبارته في أوّل المقال. في المسائل العزّية (الرسائل التاسع، ص ٦٤) - حول السكّوني: - «هو و إن كان عامياً فهو من ثقات العامة، و قال شيخنا ابو جعفر رحمه الله في مواضع من كتبه إن الإمامية مجمعة على العمل بما يرويه السكّوني و عمّار و من ماتلهم من الثقات، و لم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهار الصدّق، و كتب جماعتنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله...»

و قد علّق عليه مصحّح الكتاب بقوله: الذي يظهر من هذه العبارة أنّ الشّيخ الطوسي رحمته صرّح بقبول رواية السكّوني في غير عدّة الأصول، أيضاً. و لكن لم نقف إلى الآن إلّا على عبارته في العدة. أقول: عبارة المحقق ليست ناظرة إلى خصوص السكّوني، بل محصلها أنّ الشّيخ قال باعتبار رواية غير الإمامي إذا كان ثقة، و هذا الأمر يستفاد من عبارات كثيرة من الشّيخ غير العبارة المبحوث عنها. منها: ما في ص ١٥٠ من العدة، ففيه تصريح بعمل الأصحاب برواية غير الإمامية من الشيعة بشرط عدم مخالفتها لفتواهم و لرواية منهم.

منها: ما في التهذيب، ج ٧، ص ١٠١، ح ٤٣٥ و الاستبصار، ج ٣، ص ٩٥، ذيل ح ٣٢٥ - ففيهما بعد الاعتراض على حديث عمّار الساباطي بكونه فطحياً - بأنّه و إن كان كذلك فهو ثقة في الثقل لا يطعن عليه فيه.

منها: عبارته في «الفهرست» في حقّ غير الإمامية أنّ له كتاباً معتمداً، ففي ترجمة عمّار بن موسى الساباطي: كان فطحياً، له كتاب كبير جيد معتمد (ص ٣٣٥، الرقم ٥٢٧)، و في ترجمة إسحاق بن عمار الساباطي: كان فطحياً إلّا أنّه ثقة و أصله معتمد عليه (ص ٣٩، الرقم ٥٢) و في ترجمة حفص بن غياث القاضي: عامي المذهب، له كتاب معتمد (ص ١٥٨، الرقم ٢٤٢)، و في ترجمة طلحة بن زيد: و هو عامي المذهب إلّا أنّ كتابه معتمد (ص ٢٥٦، الرقم ٣٧٢).

جال  
پوهشدها

سال اوله شماره ١ سال ١٣٩٧

و في مقدمة الفهرست (ص ٤): «إن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة و إن كانت كتبهم معتمدة.»  
و الاعتماد على كتاب الحديث ليس إلّا. معنى العمل برواياته فهذه العبارات تشهد بعمل أصحاب بروايات غير الإمامية من العامة و الفرقة المنحرفة من الشيعة إذا كانوا ثقافتاً في الثقل.  
ثم إن المحقق ذكر في المعبر، ج ١، ص ٢٥٢ (باب النفاس): و السكوتي عامي لكنه ثقة و لا معارض لروايته هذه (و قد نقل توثيقه عن هذا الباب في القوانين، ص ٤٥٨ و جامع الشتات، ج ٣، ص ٥٠)  
و في الأنوار اللوامع، ج ١١، ص ٩٥: «أن السكوتي عامي غير ثقة في المشهور و على تقدير توثيقه كما وقع للشيخ في العدة و المحقق في موضعين من المعبر»، لكن لم أجد توثيقه في موضعين منه و إنما وثقه في باب النفاس فقط.

نعم ورد توثيقه في موضعين من «نكت النهاية»، لكن هذا الكتاب لم يكن في متناول أيدي العلماء.  
ثم إن الحدّث التقي المجلسي قال في روضة المتقين، ج ١، ص ٣٤ - حول السكوتي -: وثقه المحقق في المعبر و كأنه لقول الشيخ و حكم الكليني و الصدوق بصحة الخبر.

أقول: لم أجد ما يمكن إشعاره باعتماد المحقق على حكم الكليني و الصدوق بصحة الخبر، بل يستفاد خلاف ذلك بالنسبة إلى الصدوق ففي المعبر، ج ١، ص ٣٩٩ - بعد إيراد رواية السكوتي -: و الرواية ضعيفة، قال أبو جعفر بن بابويه: لا أعلم بما ينفرد به السكوتي. فالأظهر ما تقدم من أن الظاهر اعتماد المحقق على الشيخ الطوسي في العدة في توثيق السكوتي. و يحتمل اعتماده على ما تكرر من الشيخ من الإفتاء بروايات السكوتي خصوصاً في النهاية و التهذيبين. و به أشار المحقق في نكت النهاية، ج ٣، ص ٢٢ و ١٧٠.

و كيف كان فقد أورد المحقق في المختصر النافع، ج ٢، ص ٣١٤ رواية للسكوتي و قال: و الرواية مشهورة غير أن في السكوتي ضعفاً. و قد أشار المحقق القمي إلى كلامه في جامع الشتات، ج ٣، ص ٥٠ و قال: و فيه أن المحقق صرح في المعبر في باب النفاس بأنه عامي ثقة وهو متأخر عن النافع. انتهى.

أقول: قد تكرر من المحقق في المعبر في ما قبل باب النفاس و ما بعده الحكم بضعف السكوتي أو وصف روايته بالضعيفة (لاحظ المعبر، ج ١، ص ٣٧٦، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٣٧؛ ج ٢، ص ٤٣٣ و أيضاً نكت النهاية، ج ٢، ص ١٤٨ و ٤٣٣؛ ج ٣، ص ٧٩ و ٣٧٩) كما صرح بعدم عمله بما ينفرد السكوتي به في المعبر، ج ٢، ص ٤٩٢ و مواضع كثيرة من نكت النهاية، ج ٢، ص ١١٤، ٢٠٤، ٢٤٣، ٤٢٨؛ ج ٣، ص ٣٧٩ و فيه: السكوتي ضعيف و في العمل بما ينفرد به توقف؛ ص ٤١٨، ٤٢١ - و فيه: أن الأكثرين يطرحون ما ينفرد به السكوتي - فلو كان كلام المحقق في باب النفاس من المعبر عدولاً عما ذكره في المختصر النافع لكان في كلمات المحقق في المعبر نفسه تهافت عظيم.

و المستفاد من التدقيق في مختلف كلمات المحقق أنه لا يرى روايات السكوتي معتبرة و إنما أسند اعتبار روايات السكوتي إلى الشيخ فالحقق يشترط الإيمان في صحة الحديث بخلاف الشيخ الطوسي و قد صرح بذلك في نكت النهاية، ج ٣، ص ٢٢؛ إذ قال: لا أعلم بما يختص به السكوتي لكن الشيخ يستعمل أحاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته.

نعم؛ ربما أفتى المحقق برواية السكوتي لاخبار ضعفه بجهة أخرى ففي المعبر، ج ١، ص ٣٩٣ - بعد الحكم بكون السكوتي ضعيفاً -: غير أن الجماعة عملوا بما. و في ج ١، ص ٣٧٦: هذا السكوتي ضعيف، لكن روايته حسنة. و الظاهر أن حكم المحقق بكون السكوتي ضعيفاً أو وصف حديثه بالضعف إنما هو من جهة عاميته مع اشتراط الإيمان عنده في اعتبار الحديث. فالمراد من الضعيف ليس ما اشتهر في السنة العلامة الحلبي و من تأخر عنه عند تنويعهم الحديث إلى أنواعه الأربعة المشهورة، بل المراد هو المعنى اللغوي؛ أعني ما لا يصح الاعتماد عليه، سواء كان ذلك لعدم وثاقة الراوي أو عدم صحة مذهبه - بناء على اعتبار الإيمان في اعتبار الحديث -.

رجال  
پوهشدها

فيسر  
بإدارة العدة في أهادين العامة

و قد استند المولى المجلسي إلي عبارة العدة في جعل حديث السكوني من الموثق<sup>١</sup>.

## التنبيه على أمرين

و في ختام المقال ينبغي الإشارة إلى أمرين:

**الأمر الأول:** أن المراد من عمل الطائفة بأحاديث السكوني و أمثاله من العامة ليس عملهم بها و لو اشتمل على ضعف أو إرسال فيما بعده، بل المراد عدم الإشكال من جهة اشتماله على راوٍ عامي، كما هو المراد من العمل برواية الإمامي فهذا الحكم حيثي و ليس مطلقاً من جميع الجهات. فما ورد في بعض الكلمات من جعل أمثال السكوني نظيراً لإصحاب الإجماع في اعتبار رواياتهم و لو مع اشتمالها على ضعف أو إرسال<sup>٢</sup> ليس في محله<sup>٣</sup>.

**الأمر الثاني:** لو قلنا باعتبار الرواية المذكورة في العدة حول أحاديث العامة فلا ريب في أن مفاده ليس اعتبار كل ما رواه رجل عامي و لو كان ضعيفاً كاذباً، فحينئذ فما هو المراد من الحديث، قال سيدنا دام ظلّه: أن المراد إما اعتبار أحاديث العامي الثقة عندنا أو اعتبار الأحاديث المعترية عندهم.

و هنا احتمال ثالث و هو اعتبار أحاديث العامي الثقة عند العامة و هو يختلف عن الإحتمال الثاني.

لأن مجرد وثاقة الراوي عندهم لا تكفي لإعتبار جميع أحاديثه عندهم فيمكن عدم عملهم برواية الراوي الثقة أحياناً.

قال سيدنا دام ظلّه: إرادة الاحتمال الثالث في الحديث بعيد، بل الظاهر -على فرض عدم

و يشهد لما ذكرنا-مضافاً إلى أنه لولا ذلك للزم التهافت في كلام المحقق و هو أجل من ذلك بمراتب- ما ورد في نكت النهاية، ج ٢، ص ٤١٧؛ ج ٣، ص ٤٣٩؛ إذ صرح بكون رواية السكوني ضعيفة و علله بكونه عامياً.

هذا و في غاية المراد، ج ٣، ص ٦٣٣؛ و السكوني و إن كان قد وثق فإنه عامي و قد شرط الشيخ في العدة سلامة الرواية من فساد مذهب الراوي.

و كأنه اعتمد على ذاكرته في ما ذكره أخيراً و قد أخطأ؛ إذ هو مخالف صريح كلام الشيخ في اعتبار أحاديث العامة لكنّه مشروط بالشترطين و كأنه اعتمد على صدر كلامه (الفقرة ١) من دون إلتفاته إلى سائر فقرات كلامه. لاحظ مسالك الإفهام، ج ١٣، ص ٢٨٣.

١. المجلسي الأول، مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣؛ لاحظ روضة المتقين، ج ٨، ص ٤١٥ و ج ١٤، ص ٤٠٩.

٢. كما مرّ عن روضة المتقين، ج ٨، ص ٤١٥ و هداية الأمة، ج ٨، ص ٥٧٣ في صدر المقال.

٣. هذا مع الغض عمّا أفاد سيدنا دام ظلّه من عدم تمامية هذا المبنى في حق أصحاب الإجماع أيضاً و التفصيل في محله.

جل  
پوهشها

سال اوله شماره ١ سال ١٣٩٧

إرادة المعنى الأول- كون الحديث ناظراً إلى تقرير ما اعتمده في الحديث و عملوا به. توضيح ما أفاده أن الظاهر انصراف هذا الحديث إلى ما ارتكز العقلاء في أذهانهم - و إن لم يجر عليه عملهم- و المرتكز في المقام يمكن أن يكون صحة حديث الثقة من دون اشتراطها بصحة المذهب أو صحة الاعتماد على الظهور الناشئ عن التقرير. فإن كان الحديث ناظراً إلى النكتة الارتكازية الأولى، لكان معناه اعتبار أحاديث العامي الثقة عندنا؛ إذ لا شك في كون إحراز صغرى الوثيقة موكولاً إلى آرائنا و لا يكفي رأي العامة في ذلك.

و إن كان الحديث ناظراً إلى نكتة التقرير، لكان معناه اعتبار الأحاديث المتبعة عندهم. وأما المعنى الثالث فبعيد عن ارتكاز العقلاء.

### الاستنتاجات

طُرحت آراء متباينة حول تحليل الفقرة المذكورة من كتاب «العدة» للشيخ الطوسي. فالبعض رفض أن تكون العبارة دليلاً على وثاقة الراوي العامي. في هذه المقالة، فإنَّ الكاتب في الوقت الذي يعترف فيه بهذه المسألة البحثية بأنَّ الثقة في عبارات القدماء كانت تطلق على «الإمامي الصدوق الضابط»، يبرهن على دلالة عبارة «العدة» على المطلوب (أي وثاقة رواية العامة المذكورين).

يشير المؤلف إلى أنَّ عدد من الرجاليين و العلماء كانوا يعتقدون بأنَّ توثيق رواية العامة مثل حفص بن غياث، غياث بن كلوب، نوح بن دراج و السكوني جاء من باب شهادة الشيخ الطوسي بوثاقتهم أو شهادة الشيخ بعمل الأصحاب بروايتهم. و برأي المؤلف، إنَّه بالإضافة إلى إثبات دلالة عبارة «العدة» على وثاقة رواية العامة المذكورين أعلاه، فإنَّ مزيداً من التحقيق يظهر لنا أنَّ المراد ليس عمل الأصحاب بأيِّ خبر لهؤلاء الرواة من العامة حتى لو كان ضعيفاً أو مرسلًا.

كما أنَّ توثيقهم في عبارة «العدة» للشيخ الطوسي لا يعني توثيق أيِّ رواية لهم، و إنَّما يندرج ذلك ضمن الاحتمالات الثلاثة التالية: ١. المراد وثاقة أحاديث العامي الثقة من منظار الإمامية ٢. المراد الأحاديث المتبعة من منظار العامة أنفسهم ٣. المراد وثاقة أحاديث العامي الثقة من منظار العامة أنفسهم. و الاحتمال الثالث الذي يحظى بتأييد الكاتب و ترجيحه، يتميز عن الاحتمال الثاني لأنَّ هذا الاحتمال يعني من وجهة نظر العامة، أنَّ وثاقة الراوي لوحدنا لا تكفي للحكم بوثاقة جميع أحاديثه.

حال  
بهرهنگاه

تفسير  
عبارة العدة في أحاديث العامة

## فهرس المنابع

١. ابن الأثير، علي بن محمد، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
٢. الأردبيلي، أحمد بن محمد، مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤٠٣ ق.
٣. الأسترآبادي، محمد أمين، الفوائد المدنية، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٤٢٤ ق.
٤. آل عصفور، حسين بن محمد، الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع، [د.ب]: مكتبة أنوار الهدى، [د.ت].
٥. آل عصفور، حسين بن محمد، عيون الحقائق الناظرة في تنمة الحقائق الناضرة، [د.ب]: دار الأضواء، ١٣٨٨ ق.
٦. البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل، مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، قم: مؤسسة العلامة المحدد الوحيد البهبهاني، ١٤٢٤ ق.
٧. الحر العاملي، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، ١٤٠٩ ق.
٨. ———، هداية الأمة، مشهد: مؤسسة البحوث في العتبة الرضوية المقدسة، [د.ت].
٩. الحسيني العاملي، محمد جواد بن محمد، مفتاح الكرامة، بيروت: دار التراث، ١٤١٧ ق.
١٠. الحلبي، جعفر بن حسن، المعبر في شرح المختصر، قم: مؤسسه سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٧ ق.
١١. الحموي البغدادي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٧ ق.
١٢. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الطبقات الرجال، بيروت: دار الزهراء، [د. ت].
١٣. ———، موسوعة الإمام الخوئي، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤١٨ ق.
١٤. شرف الدين الموسوي، عبد الحسين، الفصول المهمة، بيروت: مؤسسة البلاغ، ١٣٨١ ق.
١٥. الشيخ البهائي، محمد بن حسين، الوجيزة في علم الدراية، طهران: أحمد الشيرازي، ١٣٢١ ق.

جال  
پوهشها

سال اوله شماره ١ سال ١٣٩٧

١٦. صاحب الفصول، محمد حسين بن عبد الرحيم، الفصول الغروية في الأصول الفقهية، قم: دار إحياء العلوم الإسلامية، ١٣٦٣ ق.
١٧. صافي گلپايگاني، علي، ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، قم: المؤلف، ١٤١١ ق.
١٨. الطباطبائي، محمد بن علي، مفاتيح الأصول، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، أوفسيت للطباعة الحجرية، ١٢٢٩ ق.
١٩. الطوسي، محمد بن حسن، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تحقيق: حسن الموسوي الخراسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٩٠ ق.
٢٠. ———، الفهرست، النجف: المكتبة الرضوية، [د.ت].
٢١. ———، تهذيب الأحكام في شرح المنقعة، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ ق.
٢٢. ———، العدة في أصول الفقه، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، قم: ستاره، ١٤١٧ ق.
٢٣. العلامة الحلي، حسن بن يوسف، رجال العلامة، خلاصة الأقوال، النجف: منشورات المطبعة الحيدرية، ١٣٨١ ق.
٢٤. العلامة المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ ق.
٢٥. ———، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤ ق.
٢٦. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المطبعة العلمية، ١٣٨٠ ق.
٢٧. الفيض الكاشاني، محمد بن شاه مرتضى، الأصول الأصلية، طهران: جامعة طهران، ١٣٤٩ ق.
٢٨. الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، مشهد: مؤسسة منشورات جامعة مشهد، ١٤٠٩ ق.
٢٩. الكوفي، فرات بن ابراهيم، تفسير فرات الكوفي، طهران: وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامية، مؤسسة الطباعة و النشر، ١٤١٠ ق.

حال  
پوهشنيان

تفسير عبارة العدة في أحاديث العامة

٣٠. المازندراني، محمد اسماعيل، الفوائد الرجالية، مشهد: العتبة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٣ ق.
٣١. المجلسي الأول، محمد تقي بن مقصود علي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، قم: مؤسسة كوشان پور الثقافية الإسلامية، ١٤٠٦ ق.
٣٢. المحقق الحلبي، جعفر بن حسن، الرسائل التسع، قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤١٣ ق.
٣٣. ———، نكت النهاية، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٤١٧ ق.
٣٤. الموسوي الخونساري، احمد، جامع المدارك في شرح المختصر النافع، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٨٣ ق.
٣٥. الميرزا القمي، ابو القاسم بن محمد حسن، قوانين المحكمة، قم: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، ١٤٣٠ ق.
٣٦. ———، جامع الشتات، تنقيح واهتمام: مرتضى الرضوي، طهران: كيهان، ١٣٧١ ش.
٣٧. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٤٠٧ ق.
٣٨. النراقي، أحمد بن محمد مهدي، عوائد الأيام في بيان قواعد استنباط الأحكام، بيروت: دار الهادي، ١٤٠٧ ق.
٣٩. النراقي، محمد مهدي بن أباذر، لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، [د.ب]، [د.ن]، [د.ت].
٤٠. اليزدي، محمد كاظم بن عبد العظيم، معتمد العروة الوثقى، المقرر: رضا الخلخالي، قم: لطفی، ١٣٦٤ ش.